



BM-Publisher



دور مراقب الحسابات في تقويم اداء المصارف الخاصة وبيان مدى تعرضها للتعثر المالي من خلال تطبيق نظام

Sherrod دراسة تطبيقية في عينه من المصارف الأهلية العراقية

عقيل دخيل كريم الاعاجيبي *

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

معلومات المقالة	المخلص
<p>تاريخ البحث الاستلام : 2017/7/4 تاريخ التعديل : دون تعديل قبول النشر : 2017/9/13 متوفر على الأنترنت : 2018/6/9</p> <p>الكلمات المفتاحية : مراقب الحسابات تقويم الاداء التعثر المالي نظام Sherrod معايير التدقيق المهنية</p>	<p>تعلم الأمم من تجاربها ومن تجارب الآخرين ومن أي عثرات تواجهها فمن هذه التجارب يكون لديها خبرات للمستقبل ويعد تجاوز تلك العثرات منطلقاً للتقدم للأمام بكل قوة. لذا يقع على عاتق مراقبي الحسابات مسؤولية الافصاح عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية عن الاستمرار بمزاولة نشاطها ، والتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للوحدة والإبلاغ عن الشكوك في عدم قدرة تلك الوحدات تحت التدقيق على الاستمرار في نشاطها ، وهذا ما ركزت عليه معايير التدقيق المهنية ولهذا جاء هذا البحث متناولاً مشكلة القصور الواضح لدى مراقبي الحسابات وادارات الوحدات الاقتصادية في التزام بمسؤولياتهم اتجاه بيان قدرة الوحدة على الاستمرار وكذلك تحديد مسؤوليات مراقبي الحسابات في ضوء ما جاءت به معايير التدقيق الدولية (ISA) في عمل تقديرات لتقييمات الادارة فيما يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الادارة لفرض الاستمرارية في اعداد بياناتها المالية ، لذا استند البحث الى فرضية مفادها ان استخدام نموذج Sherrod يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف وبالتالي تقويم الاداء المالي المستقبلي لها . واستند البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان النماذج الحديثة في التحليل المالي تساعد مراقب الحسابات والمحللون الماليون في تقويم اداء الوحدات الاقتصادية لمعرفة مدى كفاءة الادارة في رسم السياسات المالية. واهم التوصيات ضرورة زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من قبل الاجهزة الحكومية كون لها دور ريادي في مساعدة القطاع العام وتقديم القروض والاستثمار ومساهمتها في بناء الاقتصاد.</p>

© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The nations learn from their experiences and from the experiences of others and from any pitfalls they face. From these experiences, they have experiences for the future and the overcoming of these pitfalls is a starting point for moving forward with all strength. Therefore, the auditors are responsible for disclosing the extent of the economic unit's ability to continue its activity, forecasting the financial failure of the unit and reporting the uncertainty of the inability of these units under scrutiny to continue its activity. This is the focus of professional auditing standards. The apparent lack of accountability of the auditors and the economic units management in the commitment to their responsibilities towards the statement of the unit's ability to continue as well as the determination of the responsibilities of the auditors in light of the International Auditing Standards (ISA) To the appropriateness of the use of the administration to impose continuity in the preparation of its financial statements, so research was based on the premise that the use of a specimen helps to predict Sherrod financial failure of the banks and thus assess the future financial performance of them. The research was based on a set of conclusions, the most important of which is that modern models of financial analysis help the auditor and financial analysts evaluate the performance of economic units to determine the efficiency of management in the formulation of financial policies. The most important recommendations are the need to increase the interest of the private sector by government agencies as they have a leading role in helping the public sector and providing loans and investment and its contribution to building the economy.

*

Corresponding author : G-mail addresses : aqeel.dakheel70@gmail.com .

المقدمة

التي تحد أو تخفف من تأثير هذه المشكلة على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن تزايد المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق مراقب الحسابات لقياس قدرة الشركة على الاستمرار وتقويم أدائها المالي في ظل ظروف اقتصاد السوق وشدة المنافسة مع الشركات، ودور استخدام إحدى النماذج العلمية لتقويم الأداء المالي للمصارف ومدى قدرته في تحديد مستوى الأداء المالي المستقبلي للشركة وقدرتها على الاستمرار.

اهداف الدراسة

يهدف البحث إلى:-

- ✓ توضيح المفاهيم العلمية للتعثر المالي وأسباب فشل الإداء المالي للمصارف.
- ✓ توضيح بعض الأساليب والنماذج العلمية المستخدمة في تقويم التعثر المالي للشركات.
- ✓ تحديد الأسباب التي تكمن وراء التعثر المالي للمصارف والتي تهدد باستمرار نشاطها.
- ✓ تقويم رأي مراقب الحسابات في التنبؤ بالتعثر المالي المستقبلي للمصارف والإفصاح عنه في تقريره.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة لإثبات الفرضية التالية :-

إن استخدام نموذج Sherrod يساعد على التنبؤ المبكر بالفشل المالي للمصارف وبالتالي تقويم الاداء المالي المستقبلي لها .

أسلوب البحث

تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي للبحث عن المعرفة ولتوضيح دور استخدام نموذج Sherrod في تقويم الأداء المالي المستقبلي للمصارف والتنبؤ بالتعثر المالي لها ، فضلاً عن استخدام التطبيق العملي للوصول إلى المعلومات التي يستفيد منها الباحث في بحثه.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

يتناول البحث الأساليب والإجراءات المعتمدة في تقويم الاداء المالي للمصارف وكانت عينة البحث تتكون من ستة من المصارف الاهلية (المساهمة الخاصة) ، اما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل في التحليل المالي للقوائم المالية لتلك المصارف خلال السنوات (2009 – 2013).

أساليب جمع البيانات

1- الكتب والمراجع الاجنبية والعربية والبحوث والدوريات العلمية اضافة الى الرسائل والاطاريح الجامعية.

لم تعد وظيفة مراقب الحسابات مختصرة على الجوانب المالية بل شملت كل الوظائف والانشطة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لتشمل التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي ليتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتوقيت المناسب بشأن ما يعترض هذه المؤسسات من مشكلات أو أخطار. وان مواجهة العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار بالإضافة الى اعدادها البيانات المالية بافتراض ان المنشأة مستمرة وان اغفال هذه التهديدات ادت الى تزايد المسؤولية القانونية والمهنية الملقاة على عاتق مراقبي الحسابات لقياس قدرة المنشأة على الاستمرار لذا اكتسب البحث اهميته من خلال تحديد الأسباب الرئيسية لفشل عدد من الشركات والتوصل إلى وضع التوصيات التي تحد أو تخفف من تأثير هذه المشكلة وتكمن مشكلة البحث في عدم استخدام إدارة الشركات ومراقبي الحسابات اساليب علمية للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات لكي يساعد في تقويم الأداء المالي المستقبلي لتلك الشركات واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحسين الوضع المالي لها.

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

تواجه العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار في المستقبل المنظور بيد إن إدارتها غير متيقنة أو لم تفصح عن مصيرها عند اعدادها للبيانات المالية وان اهتمام بعض مراقبي الحسابات ينصب على مدى عدالة البيانات التاريخية في تمثيل المركز المالي ونتيجة النشاط للسنة المالية موضوع التدقيق وإغفال مصير المنشأة في المستقبل وتزايد المساءلة القانونية التي يتعرض لها مراقبي الحسابات جراء عدم وجود الإفصاح الكافي عن اية اخطار تهدد استمرارية الشركات في الوقت الذي تواجه فيه تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار، وإن استخدام التحليل المالي للقوائم المالية للشركات لا زال يعتمد على الاساليب التقليدية في تحليل النسب المالية ، لذا كان ينبغي استخدام نموذج يمكن من خلاله التنبؤ المبكر بالتعثر المالي ومدى تأثير ذلك على رأي مراقب الحسابات ، وعلى هذا الأساس تكمن مشكلة البحث من عدم استخدام إدارة الشركات ومراقبي الحسابات اساليب علمية للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات لكي يساعد في تقويم الاداء المالي المستقبلي لتلك الشركات واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحسين الوضع المالي لها.

اهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تستهدف تحديد الأسباب الرئيسية لفشل عدد من الشركات والتوصل إلى وضع التوصيات

الاطار النظري

مدخل الى التحليل المالي وتقويم الأداء

❖ التحليل المالي والفضل المالي وافصاح مراقب الحسابات عنهما

تعد القوائم المالية النافذة التي يطل من خلالها الغير على نشاط الوحدات الاقتصادية من جميع الجوانب ليتم معرفة مركزها المالي من خلال الميزانية العمومية ونتيجة أعمالها وكذلك يتم التعرف على ما يحدث من تغيرات سواء كان في مركزها المالي أو مركزها النقدي من خلال الاطلاع والتفحص بقائمة مصادر الأموال واستخداماتها أو ما يسمى بقائمة التدفق النقدي لذا فإن التحليل المالي يمثل مجموعة العمليات التي يطبقها المحلل المالي على عدة قوائم مالية لسنوات متتابعة للوحدة الاقتصادية او اكثر للتعرف على الاتجاه المالي لتلك للوحدة الاقتصادية وتحديد نقاط الضعف والقوة في عملياتها ونشاطاتها(الزعيبي، 2000 : 188). ومن خلال التحليل المالي (Financial Analysis) يتم استكشاف مجموعة معينة من المؤشرات سواء كانت مؤشرات كمية ونوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع من خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية والذي يتم تقييم أداء الوحدات الاقتصادية لغرض اتخاذ القرارات(مطر، 2006 : 3).

ويرى عقل ان التحليل المالي بأنه عملية معالجة البيانات المالية المتوفرة بصورة منتظمة عن وحدة الاقتصادية معينة للغرض الحصول على معلومات هامة يتم استخدامها في اتخاذ القرارات وتقويم أداء تلك الوحدات سواء كانت وحدات تجارية او وحدات صناعية وكذلك تسهم في معرفة أي مشكلة مالية أو تشغيلية او تمويلية ويتم التنبؤ بما سيتم في المستقبل (عقل، 2009 : 232) .

وللتحليل المالي اهداف متعددة (عقل، 2009 : 239) :-

- ✓ يتم معرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية .
- ✓ يتم معرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على الاقتراض.
- ✓ يتم معرفة مدى كفاءة الإدارة وتقييم السياسة المالية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية
- ✓ اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بالرقابة والتقويم من خلال الاستفادة من المعلومات المتوفرة.

ولعل عدم توافق قرارات الاستثمار وقرارات التمويل يؤدي من تزايد احتمالات الفشل المالي لأنه يخلق فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل لأنه يؤدي الى عدم قدرة الوحدة الاقتصادية في تسديد التزاماتها القصيرة الاجل في تاريخ استحقاقها وهذا يؤدي الى عدم قدرة الشركة في تسديد القروض والديون طويلة الاجل ،

- 2- القوانين والانظمة ذات العلاقة بالمصارف عينة البحث اضافة الى شبكة الانترنت.
- 3- القوائم المالية وبيانات الشركة عينة البحث وتقارير مراقبي الحسابات للشركات عينة البحث.

الدراسات سابقة

1- دراسة (عرف، 2006) الموسومة (كيفية استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات في الشركات المساهمة في الاردن). بحث مقدم للحصول على شهادة المحاسب القانوني في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين. هدفت الدراسة الى التعرف على مدى ادراك العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن لأهمية النسب المالية في عمليات اتخاذ القرارات التي لها انعكاسات مالية في ضوء الحاصلة. وقد قام الباحث باستعمال اساليب الاحصائية تحليلية وهي الاختبارات ومعامل الارتباط وتحليل الانحدار وتحليل التباين حيث تم التوصل الى النتائج الاتية

● وجود علاقة موجبة بمدى المام الفرد بكيفية احتساب النسب المالية والنية في التوسع على استعمالها .

● وجود علاقة ايجابية بين المام الفرد بكيفية احتساب النسب المالية وتفسيرها ومدى استعمال هذه النسب مجتمعين على النية في التوسع في استعمالها .

2- دراسة (فاضل، 2006) الموسومة (التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء).

هدفت الدراسة الى ابراز اثر التحليل المالي في تقويم الاداء وكشف الانحرافات عن طريق استعمال المؤشرات المالية ومساعدة الادارة على كشف الانحرافات والتوقف على اسبابها . توصل الباحث إلى النتائج الاتية :

✓ تحتل وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعاً مهماً ، وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها .

✓ إن مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية يسهم في خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل ، وكذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم الشركة وسنداتها .

والذي يبين من خلاله للأطراف الخارجية فيما اذا كانت القوائم عرضت بشكل موضوعي وصادق وعادل ام لا بعد اتمام عملية الفحص والتدقيق للقوائم المالية وان تقرير مراقب الحسابات يتضمن فقرتين اساسيتين (توماس ، 1989 : 33) :-

✓ فقرة النطاق التي يصف من خلالها ما قام به مراقب الحسابات اثناء اداء مهمة عمله .

✓ فقرة الرأي والذي يبين من خلالها انتهاء عملية التدقيق ويوضح النتائج التي توصل اليها من الفقرة الأولى ويشهد بأن البيانات و القوائم المالية صحيحة و خالية من الأخطاء المادية ، وان البيانات معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وانها تعرض الواقع الفعلي للوحدة محل التدقيق ومن ضمن اجراءات التدقيق التي يقوم بها مراقب الحسابات هي الاجراءات التحليلية والتي يمكن استخدامها كمؤشر للكشف عن الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن ان تواجهها الوحدات الاقتصادية.

وقد بين معيار التدقيق الدولي رقم (520) الاجراءات التحليلية بانها عملية تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقة المقبولة بين البيانات المالية والغير مالية .

وينبغي استخدام الاجراءات التحليلية بشكل مفيد للوحدة الاقتصادية محل التدقيق وكما ينبغي ان يتم الاخذ بنظر الاعتبار احتمال الفشل المالي عند تقدير الاخطار المرتبطة بالتدقيق ومدى الاهتمام من قبل الادارة بمفهوم الاستمرارية عند اعداد القوائم المالية (ارينز ولوبك ، 2002 : 255) . وان الاجراءات التحليلية تتمثل بتحليل النسب والاتجاهات العامة والتحري عن البنود غير العادية وتعد النسب المالية من الوسائل الهامة في التحليل والرقابة عند دراسة المركز المالي للوحدات الاقتصادية ، وان استخدام النسب المالية قد يساعد مراقب الحسابات في تحديد مناطق الخطر المحتمل اثناء اداء عمله التدقيقي (الرضوان ، 1997 : 67) .

اما التحري عن البنود غير العادية يتمثل بملاحظة التغيرات الهامة غير المتوقعة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المستخدمة في المقارنات ، وتسليط الضوء على التغيرات غير العادية في بنود القوائم المالية (مهدي ، 2001 : 19) ، لذا فهي تلفت نظر مراقب الحسابات نحو الامور غير العادية والتي تتطلب التحري عن المزيد من ادلة الاثبات كالتدعيم المستندي الاضافي وغيرها (توماس وهنكي ، 1989 : 339) .

ويرى (Altman) بانه ينبغي على مراقب الحسابات ان يتحمل مسؤولية عم مدى سلامة الوحدة الاقتصادية بالاستمرار في عملها الذي اعدت على اساسه القوائم المالية الا ان الشيء الصحيح عكس ذلك كون المستفيدين من المعلومات الواردة في

وان الفشل المالي له مفهومان الاول يهتم بالجانب الاقتصادي والاخر مالي ويبين الاول قياس النجاح او الفشل بالاعتماد على مقدار العائد على راس المال وتعد الوحدة الاقتصادية فاشلة عندما تعجز عن تحقيق عائد مناسب على راس المال المستثمر اما الثاني فهو فشل مالي والذي يبين عدم قدرة الوحدة الاقتصادية في تسديد التزاماتها المستحقة في المواعيد المطلوبة (الحبيطي ، 2001 : 221) .

وهناك عدة مؤشرات للفشل (International Standard on Auditing, 2000: 570)

1- مؤشرات مالية وتتمثل

- ✓ زيادة المطلوبات قصيرة الاجل على الموجودات المتداولة.
- ✓ تأخر او عدم توزيع الارباح.
- ✓ عدم سداد الديون طويلة الاجل او الاعتماد في تمويل الاصول طويلة الاجل على القروض قصيرة الاجل.

2- مؤشرات تشغيلية وتتمثل :

- ✓ فقدان الوحدات الاقتصادية اداريين جيدين دون الحصول على بدلاء لهم.
- ✓ فقدان ترخيص او حق امتياز او غير ذلك او نقص او مشاكل في العمالة.

3- مؤشرات اخرى، كالدعوي القضائية ضد الشركة او تغيير السياسات الحكومية او التشريعات وغيرها .

وان النشاط المالي لأي شركة له دورة حياة تبدأ من مرحلة الولادة والنمو وتنتهي بمرحلة الانحدار المالي والموت والذي تكون فيها الوحدات الاقتصادية تدفقاتها الداخلية والخارجية قليلة لا تكفي لتمشيه امورها مما تعاني تلك الوحدات من خسائر مالية متتالية تؤدي بها الى الانهيار لذا فان الانحدار هو الاخر يمر بعدة مراحل وتتمثل بمرحلة التعثر المالي ويليه مرحلة الفشل المالي ثم مرحلة العجز المالي وانتهاء بالتصفية والافلاس ولكل منهما مفهوم معين وان هذه المراحل ناتجة من عدة عوامل سواء كانت عوامل داخلية او عوامل خارجية تهدد وجودها وكيانها (الحمداني، والاعرجي، 2008: 7)

ويرى الباحث أن الطبيب الماهر لا بد ان يقوم بأجراء عدة تحليلات من اجل تشخيص المرض ثم بعد ذلك يقرر العلاج الملائم ومثل الطبيب الماهر مراقب الحسابات أن يقوم بتفسير التحاليل التي تبينها القوائم المالية، كون التحليل غير السليم يكون أسوأ من عدم التحليل إطلاقاً فمثلاً تحليل الدم الخاطئ ربما يكون أكثر ضرراً على المريض من عدم التحليل على الإطلاق لذا فان لمراقب الحسابات دور مهم من خلال القيام بالتنبؤ المالي وتحديد وان مسؤولية مراقب الحسابات الاساسية تكمن في ابداء رأيه

مكونات الفاعلية ، وتحقق الفاعلية عند وصول الوحدة الاقتصادية الى اهدافها المنشودة اما اذا حققت الاهداف بكلفة مرتفعة فان كفاءتها في هذه الحالة ستتخفف (الهيبي والبيدي 1990: 90).

❖ مدخل الى النشاط المصرفي

❖ انواع المصارف

كان القصد من انشاء المصارف في بداية تكوينها هو لخدمة عملاء المصرف من خلال توفير الاماكن الامنة لغرض حفظ اموالهم وكذلك القيام باقرضهم مقابل فوائد معينة الا ان في الفترة الاخيرة شهدت المصارف كثير من التغيرات نتيجة شدة المنافسة اضافة الى التطور التكنولوجي من اجل زيادة الايرادات وتنوع فرص النمو، ولا يوجد تعريف محدد للمصرف اذ ان له عدة تعاريف وحسب القوانين والتشريعات التي تتحكم بحياة مجتمعات تلك البلدان اضافة الى نشاط تلك المصارف فعلى سبيل المثال القانون الفرنسي يعرف المصرف بأنه تلك المؤسسة التي تقوم بقبض الاموال من الاشخاص على شكل ودائع ومن ثم القيام باستخدام تلك الاموال لحسابه الخاص لغرض زيارة موارده، اما في القانون الامريكي يعد المصرف منشأة حصلت مسبقاً على تصاريح او موافقات لغرض القيام بالأعمال المصرفية المختلفة او القيام بتطبيق السياسات المالية لتلك الدول لغرض النهوض بالاقتصاد المحلي. وتوجد عدة انواع من المصارف (قانون البنك المركزي العراقي):

- 1- المصارف المركزية : وهي تلك المصارف التي تقوم بعملية الاشراف والمراقبة على المصارف من خلال اعداد التقارير المحاسبية والاحصائية وبشكل دوري، وبعض الاحيان يسمى مصرف الاصدار كون له الحق بإصدار النقود، كما له الحق بإدارة الاحتياطيات كالذهب والعملات الاجنبية ، ويعد المسؤول عن اعداد وتطبيق السياسة المالية للدولة كالبنك المركزي العراقي الذي لا يعد هادف الى الربح وانا لغرض المحافظة على الاستقرار في اسعار العملات المحلية امام العملات الاخرى والمحافظة على نظام مالي ثابت .
- 2- المصارف التجارية : تعتمد هذه المصارف على المبالغ المودعة من قبل الافراد والمؤسسات وتعد هذه الودائع المصدر الرئيس لها سواء كانت تحت الطلب او لأجل او كانت بأشعار وتقوم بمنح القروض مقابل ضمانات ، اضافة الى القيام بعدة اعمال مع المصارف الاخرى كالحصول على الاوراق التجارية كأوراق القبض او اوراق الدفع او خصم الكمبيالات وقبولها او شراء وبيع العملات الاجنبية وفتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان.
- 3- المصارف الصناعية: تتولى منح القروض طويلة الاجل ومتوسطة وقصيرة الاجل .

القوائم المالية يعتمدون على تقريره في اتخاذ قراراتهم ، فالقرارات الاستثمارية سوف تتخذ منحى اخر اذا كانت الوحدة الاقتصادية تواجه حالة التصفية او الافلاس او اعادة التنظيم (Altman & McGough ,1974 :50 -52)

❖ تقويم الأداء

ينظر إلى تقويم الأداء على انه جميع العمليات والدراسات التي تهدف إلى معرفة مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية مع التركيز على تطور العلاقة من خلال القيام بأجراء المقارنات بين المخطط والمتحقق من الأهداف اعتماداً على مقاييس ومعايير معينة (الكرخي ، 2001 : 57). ويرى (Steven) ان تقويم الاداء يهدف الى بيان العوامل التي تؤدي الى تحسين مقدرة المؤسسة من خلال تحويل المدخلات الى مخرجات (Steven, 2008:9).

وتوجد ثلاثة عناصر رئيسة لتقويم الأداء هي الكفاءة ، الفعالية و الاقتصادية او الإنتاجية ويقصد بالكفاءة تبين لنا مدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال التوازن بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة أي تهدف الى زيادة المخرجات وتخفيض المدخلات . اما الفعالية تبين لنا مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها التي وجدت من اجلها وذلك من خلال بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من تلك الأهداف أما الاقتصادية فهي ناتج قسمة المخرجات على المدخلات (Svend,2011:59) ، أي ان الاقتصادية تمثل الاستخدام الافضل للموارد (Rutherford, 2007:165) . بينما يقصد بالكفاءة بشكل عام هي تحقيق اعظم مستوى من الانتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة (Dodge, 2005 :318) ، او انها توفير ادنى مستوى من المدخلات المستهدفة التي تحقق مستوى مقبولاً من المخرجات (Lovell,1993:4).

وان الاقتصادية والكفاءة يستخدمان في كثير من الحالات بشكل متبادل ، وهذا يرجع الى التداخل الكبير بين هذين المفهومين ، فلو قمنا بحساب الاقتصادية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية واجراء المفاضلة بينهما ، فالكفاءة ايضا يمكن استخدامها كمؤشر لغرض لترتيب القيم الاقتصادية. (Salerno 2002:52) .

من جهة اخرى لابد من التمييز بين الكفاءة والفاعلية ، فالفاعلية هي نتيجة التفاعل بين الاداء الكلي للوحدة الاقتصادية بما يحتويه من نشاطات سواء كانت فنية او وظيفية او ادارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية ، فالكفاءة هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، بالتالي فان الكفاءة هي جزء من

- ✓ مصرف الخليج التجاري: تأسس مصرف الخليج التجاري (مساهمة خاصة) في 10/20/1999 بموجب شهادة التأسيس م.ش/7002 الصادرة من قبل مسجل الشركات وكان رأس المال عند التأسيس 600 مليون دينار وكان رأس المال المدرج في 2004/7/25 هو 4120000000 دينار واصبح رأس ماله المدرج في 31/12/2014 مبلغ 250 مليار دينار وقد باشر نشاطه في 1/4/2000 بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي في 2000/2/7 ولديه 18 فرع في اغلب محافظات البلد، ومن اهم اهدافه :
- ✓ توفير الودائع في المجالات الاستثمارية المختلفة.
- ✓ دعم الاقتصاد الوطني وفق السياسات العامة للدولة.
- ✓ تطوير المهارات المصرفية للعاملين وتقديم افضل الخدمات من اجل المحافظة على الموقع الريادي للمصرف.
- وان المصارف الاخرى عينه البحث متشابهة من حيث الاهداف مع اختلاف رأس مالها.

ثانيا : تطبيق انموذج SHERROD على عينه من المصارف الاهلية

يعد هذا النموذج من النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي والذي يعتمد على سنة مؤشرات مالية مستقلة فضلا عن الاوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز، وان هذا الانموذج يقوم بتقييم مخاطر الائتمان من قبل المصارف لتحديد مخاطر الائتمان عند قيامها بمنح القروض وكذلك امكانية التنبؤ بالفشل المالي لمعرفة مدى استمرارية الوحدة الاقتصادية بمزاولة نشاطها في المستقبل (الحيالي، 2004: 255)، وتتمتع الوحدة الاقتصادية بقوة مركزها المالي في الحالة التي يكون فيها قيمة المؤشر مرتفعة وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض درجة المخاطرة وتعد الوحدة مستمرة في مزاولة نشاطها، اما اذا كانت العكس ففي حالة انخفاض قيمة المؤشر فإنه يدل على ارتفاع درجة المخاطرة وعدم امكانية الوحدة الاقتصادية في الاستمرار بمزاولة نشاطها، والذي يأخذ انموذج SHERROD الصيغة الاتية :

$$Z=17x1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

- 4- المصارف العقارية: أي تقوم بتقديم القروض طويلة الاجل لأصحاب العقارات وتكون الاراضي والمباني ضمان لها، وكذلك تمنح القروض للمزارعين بضمان الاراضي الزراعية.
- 5- المصارف الزراعية : أي توفر مستلزمات واحتياجات الفلاحين كالبذور والمكائن والمعدات او تقديم اساليب تكنولوجية وغيرها.
- 6- المصارف الاسلامية : ان هذا النوع من المصارف لا يتعامل بالفائدة وانما تقوم بالأعمال التي لا تتعارض مع الاحكام الشرعية التي حددها الدين الاسلامي الحنيف.
- 7- ملكية المصارف (قانون المصارف رقم 56 لسنة 2004)
- ✓ مصارف القطاع العام : تكون مملوكة للدولة مثل مصرف الرافدين والرشد والعراقي في العراق.
- ✓ مصارف القطاع الخاص: وهي مصارف مملوكة الى القطاع الخاص سواء اشخاص طبيعيين او معنويين ويجب ان تكون المصارف الخاصة مصارف مساهمة.
- ✓ المصارف المختلطة: ات تشترك الدولة في ملكيتها مع القطاع الخاص وتكون حصة الدولة اكثر من 50% لغرض السيطرة.

الاطار العملي

اولا : نبذة عن بعض المصارف عينة الدراسة

- 1- مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل: تأسس مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) في 3/22/1999 بموجب شهادة التأسيس م.ش/6576 الصادرة من قبل مسجل الشركات وكان رأس المال عند التأسيس 200 مليون دينار وكان رأس المال المدرج في 2005/2/1 هو واحد مليار دينار واصبح رأس ماله المدرج في 31/12/2014 مبلغ 150 مليار دينار وقد باشر نشاطه في 28/8/1999 بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي ولديه 14 فرع في اغلب محافظات البلد، ومن اهم اهدافه:
- ✓ دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق منافع اقتصادية واجتماعية وتحويل المبالغ المكتتزة الى ادخار لدى المصارف.
- ✓ التشجيع والمساهمة الى توجيه الكتل النقدية الى الاستثمار من خلال ممارسة النشاطات المصرفية.

جدول رقم (1) يبين النسب المالية لأنموذج SHERROD

ت	المتغير	النسبة	نوعها	الوزن النسبي بالنقاط
1	X1	صافي راس المال العامل الى مجموع الاصول	مؤشر سيولة	17
2	X2	الاصول النقدية الى مجموع الاصول	مؤشر سيولة	9
3	X3	مجموع حقوق المساهمين الى مجموع الاصول	مؤشر رفع	3,5
4	X4	الارباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول	مؤشر ربحية	20
5	X5	مجموع الاصول الى مجموع المطلوبات	مؤشر رفع	1,2
6	X6	مجموع حقوق المساهمين الى مجموع الاصول الثابتة الملموسة	مؤشر رفع	0,10

(الشيخ ، محمد مصطفى، 2008).

ونلاحظ جدول رقم (1) في ان انموذج SHERROD اعطى اوزان عالية (مرتفعة) لمؤشرات السيولة وذلك لغرض معرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تسديد القروض وقياس مدى قدرتها في الاستمرار بأداء نشاطها. وبناءا على عدد نقاط

(Z) يتم تصنيف الشركات الى خمسة فئات حسب قدرتها على الاستمرار وتكون الفئات كالآتي حسب جدول رقم (2).

جدول رقم (2) يبين درجة المخاطرة حسب انموذج SHERROD

الفئة	معنى درجة المخاطرة	Z(درجة الافلاس)
الاولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$Z \leq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$20 < Z < 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$5 < Z < 20$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 < Z < 5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z > 5$

(محمد مصطفى، التحليل المالي، 2008).

وسيتم تحليل القوائم المالية للمصارف الستة عينة الدراسة باتباع :

1 – مقارنة درجة المخاطرة حسب انموذج SHERROD لمصرف معين ولعدة سنوات.

جدول رقم (3) يبين نتائج المتغيرات الستة لمصرف سومر التجاري

المتغير	2009	2010	2011	2012	2013
x1	9,3	9,67	9,86	8,9	9,8
X2	8,3	8,46	8,5	8,4	8,5
X3	2,18	2,2	2,2	2	2,2
X4	0,92	0,08	0,03	0,009	0,009
X5	3,2	3,2	3,8	2,9	3,27
X6	0,8	1	1,16	0,9	1,17
Z	24,7	24,6	25,55	23	24,95

نتيجته متذبذبة اذ بدأت ب(0,9) لسنة 2009 ثم اخذت بالانخفاض (0,08 ، 0,03 ، 0,009 ، 0,009) للسنوات التالية ، اما مؤشر الرفع X5 الذي يمثل اجمالي الاصول الى اجمالي المطلوبات ايضا كانت نتيجته متذبذبة ما بين (3,2 – 2,9) وان مؤشر رفع X6 الذي يمثل حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول الثابتة كانت نتيجته متذبذبة والذي تتراوح بين (0,8 - 1,17) خلال السنوات الخمسة محل الدراسة وان X3 ، X5 ، X6 (تمثل مؤشرات رفع وهي من المؤشرات الهامة والتي ينبغي التركيز عليها كونها تحدد وتقييم الهيكل التمويلي للوحدات الاقتصادية . وان درجة المخاطرة حسب النموذج SHERROD والمتمثلة بـ Z فكانت في السنوات (2009 ، 2010 ، 2012) ان المصرف معرض الى احتمال قليل من المخاطر الا انها في سنتي (2011 ، 2015) كان المصرف غير معرض لمخاطر الافلاس كونه اعلى من ال (25) حسب هذا الانموذج.

نلاحظ من الجدول رقم (3) ان المتغير x1 الذي يعد احد مؤشرات السيولة الذي يعني صافي راس المال العامل الى اجمالي الموجودات والذي يعد هذا مؤشر سيولة وكانت نتيجته متقاربة خلال سنوات التحليل (2009-2013) وكذلك الامر بالنسبة الى X2 الذي يمثل الاصول النقدية الى مجموع الاصول والذي يعد مؤشر سيولة ايضا كانت نتيجته متقاربة والذي يتراوح بين (8,3- 8,5) خلال السنوات الخمسة ، وان مؤشرات السيولة (x1 ، X2) تقيس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تسديد الالتزامات قصيرة الاجل عند تواريخ اجالها من خلال استخدام الموجودات المتداولة وبالتالي ان زيادة الاصول المتداولة ينعكس بالإيجاب على فقرة المركز المالي فكلما كانت الموجودات المتداولة اكبر من المطلوبات فهذا يعني ان الوحدة قادرة على تسديد التزاماتها ونفس الشيء لمؤشر الرفع X3 الذي يعبر عن حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول اما مؤشر الربحية X4 الذي يقيس مدى قدرتها على البقاء في السوق والذي يمثل الارباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الاصول فكانت

جدول رقم (4) يبين نتائج المتغيرات الستة لمصرف ايلاف الاسلامي

المتغير	2009	2010	2011	2012	2013
x1	5,08	3,74	4,59	4,42	7,48
X2	8,1	8,1	8,28	8,19	8,01
X3	1,26	1,12	1,23	1,23	1,925
X4	2,2	1,2	1,2	0,56	1,18
X5	1,98	1,77	1,8	1,8	2,24

0,5	0,4	0,44	3,4	0,38	X6
21,33	16,6	17,54	19,33	16,8	Z

(2,24-) اما المتغير X6 كانت نتيجته متقاربة وان حصيلة جمع هذه المتغيرات السنة تبين لنا درجة المخاطرة Z والذي كانت للسنوات الاربعة الاولى (2009 – 2012) بالنسبة لمصرف الايلاف الاسلامي ضمن الفئة الثالثة أي صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس الا ان ارتفع الى الفئة الثانية في سنة 2013 الذي يبين معرض المصرف الى احتمال قليل من المخاطر.

نلاحظ من الجدول رقم (4) ان المتغير x1 كانت نتيجته متذبذبة خلال سنوات المقارنة اذ يتراوح ما بين (3,74 - 7,48) ، اما المتغير X2 كانت نتيجته متقاربة خلال سنوات المقارنة ، وان المتغير X3 ايضا كانت نتيجته متقاربة الا ان نتيجة المتغير X4 كانت نتيجته متذبذبة اذ تتراوح ما بين (0,56 – 1,2) وكذلك المتغير X5 كانت نتيجته متذبذبة وتتراوح ما بين (1,77

جدول رقم (5) يبين نتائج المتغيرات السنة لمصرف الخليج التجاري

المتغير	2009	2010	2011	2012	2013
x1	2,89	2,82	4,77	5,1	5,15
X2	7,159	6,84	6,26	3,96	5,22
X3	0,815	0,833	1,18	1,225	1,37
X4	1,56	1,572	0,66	1,452	1,217
X5	0,62	0,46	1,81	1,86	1,969
X6	0,37	0,33	0,593	0,649	0,731
Z	13,414	12,855	15,273	11,246	15,657

ما بين (1,56 - 1,969) اما المتغير X6 كان يتراوح ما بين (0,33 - 0,731) وان هذه النتيجة المتذبذبة للمتغيرات الستة انعكست على نتيجة درجة المخاطرة النهائية Z فكان مصرف الخليج التجاري ضمن الفئة الثالثة أي صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس خلال سنوات التحليل والمقارنة.

نلاحظ من الجدول رقم (5) ان جميع المتغيرات متذبذبة اذ نجد ان المتغير x1 كان يتراوح ما بين (2,82 - 5,15) اما المتغير X2 كان يتراوح ما بين (3,96 - 7,159) وان المتغير X3 كان يتراوح ما بين (0,815 - 1,37) اما المتغير X4 كان يتراوح ما بين (0,62 - 1,452) اما المتغير X5 كان يتراوح

جدول رقم (6) يبين نتائج المتغيرات السنة لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار

المتغير	2009	2010	2011	2012	2013
x1	4,25	2,89	2,04	3,9	5,1
X2	8,1	8	8,1	8,37	8,19
X3	1,22	0,95	0,74	1,085	1,365
X4	0,66	0,38	0,4	0,38	0,014
X5	1,8	1,6	0,15	1,728	1,98

0,34	0,422	0,24	0.259	0.36	X6
16,989	15,885	11,676	14	16,39	Z

(1,98) اما المتغير X6 كانت نتيجته متقاربة لبعضها البعض وان هذه النتيجة المتذبذبة للمتغيرات الستة انعكست على نتيجة درجة المخاطرة النهائية Z فكان مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار ضمن الفئة الثالثة أي صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس خلال سنوات التحليل والمقارنة.

نلاحظ من الجدول رقم (6) ان المتغير x1 كان نتيجته متذبذبة اذ يتراوح ما بين (2,04- 5,1) اما المتغير X2 كانت نتيجته متقاربة وان المتغير X3 كان نتيجته متذبذبة يتراوح ما بين (074- 1,365) اما المتغير X4 كان يتراوح ما بين (0,014- 0,66) اما المتغير X5 كان يتراوح ما بين (0,15 -

جدول رقم (7) يبين نتائج المتغيرات الستة لمصرف الاهلي العراقي

المتغير	2009	2010	2011	2012	2013
x1	8,84	7,82	0,934	7,51	0,5
X2	6,93	5,58	6,3	0,79	6,93
X3	1,925	1,715	2	1,6	1,1
X4	0,12	0,22	0,27	0,914	0,51
X5	2,66	2,36	2,8	1,22	1,74
X6	1,68	1,369	2,64	2,696	1,956
Z	22,155	19,06	14,948	21	12,74

(2,64) وان هذه النتيجة المتذبذبة للمتغيرات الستة انعكست على نتيجة درجة المخاطرة النهائية Z فكان لمصرف الاهلي العراقي ضمن الفئة الثالثة أي صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس خلال سنوات (2009، 2010، 2011) ثم ارتفع للفئة الثانية في سنة 2012 وعد مرة اخرى الى الفئة الثالثة في 2013.

نلاحظ من الجدول رقم (7) ان جميع المتغيرات متذبذبة اذ نجد ان المتغير x1 كان يتراوح ما بين (0,50- 8,84) اما المتغير X2 كان يتراوح ما بين (5,58- 7) وان المتغير X3 كان يتراوح ما بين (1,1- 2) اما المتغير X4 كان يتراوح ما بين (0,12- 0,27) اما المتغير X5 كان يتراوح ما بين (1,22- 2,8) اما المتغير X6 كان يتراوح ما بين (1,369 -

جدول رقم (8) يبين نتائج المتغيرات الستة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

المتغير	2009	2010	2011	2012	2013
x1	5,1	3,74	3,23	1,87	عدم توفر البيانات
X2	8,1	8,2	7,92	7,38	--
X3	1,43	1,085	1,09	0,99	--
X4	0,06	0,68	0,068	0,78	--
X5	2	1,7	1,74	0,168	--

--	0,159	0,266	0,369	0,42	X6
--	11,347	14,314	15,774	17,08	Z

الثالثة أي صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس خلال سنوات التحليل والمقارنة الاربعة اما سنة 2013 تعذر على الباحث الحصول على البيانات.

2- مقارنة درجة المخاطرة حسب نموذج SHERROD لمصرف معين مع درجة المخاطرة حسب نموذج SHERROD لمصارف اخرى تزاوول نفس النشاط.

نلاحظ من الجدول رقم (8) ان جميع المتغيرات متذبذبة اذ نجد ان المتغير X1 كان يتراوح ما بين (1,87- 5,1) اما المتغير X2 كان يتراوح ما بين (7,38- 8,2) وان المتغير X3 كان يتراوح ما بين (0,99- 1,43) اما المتغير X4 كان يتراوح ما بين (0,06- 0,78) اما المتغير X5 كان يتراوح ما بين (0,168- 0,42) وان (2) اما المتغير X6 كان يتراوح ما بين (0,159- 0,42) وان هذه النتيجة المتذبذبة للمتغيرات الستة انعكست على نتيجة درجة المخاطرة النهائية Z فكان مصرف الخليج التجاري ضمن الفئة

جدول رقم (9) يبين نتائج الافلاس (Z) وفقا لنموذج SHERROD للسنوات من 2009- 2013

ت	اسم المصرف	2009	2010	2011	2012	2013
1	سومر التجاري	24,7	24,6	25,55	23	24,95
2	ايلاف الاسلامي	16,8	19,33	17,54	16,6	21,33
3	الخليج التجاري	13,414	12,855	15,273	11,246	15,657
4	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	16,39	14	11,676	15,885	16,989
5	الاهلي العراقي	22,155	19,06	14,948	21	12,74
6	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	17,08	15,774	14,314	11,347	--

✓ ان مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار يقع ضمن الفئة الثالثة من درجات المقارنة والذي يمثل صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس .

✓ ان المصرف الاهلي العراقي في سنتي (2009 ، 2012) يقع ضمن الفئة الثانية أي يمثل تعرضه الى قليل من المخاطر الا ان في السنوات (2010 ، 2011 ، 2013) انخفض الى الفئة الثالثة من درجات المقارنة والذي يمثل صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس .

✓ ان المصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل يقع ضمن الفئة الثالثة من درجات المقارنة والذي يمثل صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنوات (2009 ، 2010 ، ، 2011 ، 2012) اما في سنة 2013 تعذر على الباحث استخراج النتائج لعدم الحصول على البيانات .

نظ من الجدول رقم (9) نلاحظ الاتي :

- ✓ ان مصرف سومر التجاري في سنة 2009 كان ضمن الفئة الثانية والذي يمثل تعرضه الى قليل من المخاطر $20 < Z < 25$ الا ان في 2011 زال هذا الاحتمال وذلك لارتفاع المؤشر فوق الحد الاعلى أي ضمن الفئة الاولى المقرر (25 $< Z < 5$) الا انه عاد في سنتي 2012 ، 2013 الى الفئة الثانية.
- ✓ ان مصرف ايلاف الاسلامي كان ضمن الفئة الثالثة $5 < Z < 20$ والذي يمثل صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس للسنوات (2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012) ثم انتقل الى الفئة الثانية أي يمثل تعرضه الى قليل من المخاطر.
- ✓ ان مصرف الخليج التجاري في سنوات الدراسة والتحليل يقع ضمن الفئة الثالثة من درجات المقارنة والذي يمثل صعوبة التنبؤ بمخاطر الافلاس .

3- ضرورة زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من قبل الاجهزة الحكومية كن لها دور ريادي في مساعدة القطاع العام وتقديم القروض والاستثمار ومساهمتها في بناء الاقتصاد.

4- ينبغي على الوحدات الاقتصادية بشكل عام والمصارف بشكل خاص الاخذ بنظر الاعتبار جميع العوامل والظروف الداخلية والخارجية والتي اذا كانت سلبية فأنها ستهدد وجودها لذا عليها مواجهتها ووضع الحلول الكفيلة للحد من الآثار المستقبلية من خلال استحداث وحدة خاصة مهمتها التنبؤ بالفشل من خلال استخدام النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ومنها استخدام نموذج SHERROD .

5- ينبغي على مراقب الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة وتحمل مسؤولياته اللازمة من خلال تسليط الضوء على الاحداث التي تكون عائقا في عدم استمرارية الوحدة بمزاولة نشاطها ويفصح عن مخاطر الفشل المالي في تقريره كون جهات عديدة وخاصة المستفيدين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم.

المصادر

القوانين والتعليمات وأدلة التدقيق والوثائق الرسمية

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010). معايير التدقيق الدولية ، معيار رقم 520 ، الاجراءات التحليلية .

تقرير مراقب الحسابات لسنة 2013 لمصرف سومر التجاري.

تقرير مراقب الحسابات لسنة 2013 لمصرف ايلاف الاسلامي.

تقرير مراقب الحسابات لسنة 2013 لمصرف الخليج التجاري

تقرير مراقب الحسابات لسنة 2013 لمصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار .

تقرير مراقب الحسابات لسنة 2013 لمصرف الاهلي العراقي.

تقرير مراقب الحسابات لسنة 2013 لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل.

قانون البنك المركزي العراقي رقم

قانون المصارف رقم 56 لسنة 2004.

الكتب العربية

أرينز ، ألفين ولوبك ، جيمس (2002). المراجعة مدخل متكامل . المملكة العربية السعودية ، الرياض : دار المريخ .

توماس وهنكي ، وليام وامرسون (1989). المراجعة بين النظرية والتطبيق . المملكة العربية السعودية ، الرياض : دار المريخ للنشر .

وفي ضوء ما تقدم وبعد اجراء عملية التحليل والمقارنات للبيانات والقوائم المالية للمصارف عينه الدراسة يرى الباحث صحة الفرضية القائلة إن استخدام نموذج Sherrod يساعد في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف وبالتالي تقويم الاداء المالي المستقبلي لها .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- ان النماذج الحديثة في التحليل المالي تساعد مراقب الحسابات والمحللون الماليون في تقويم اداء الوحدات الاقتصادية لمعرفة مدى كفاءة الادارة في رسم السياسات المالية والتشغيلية والتمويلية .

2- لم تقم اغلب الوحدات الاقتصادية بأجراء المقارنة والتحليل المالي لعدة سنوات لنفس الوحدة وكذلك المقارنة مع وحدات مماثلة في نفس النشاط.

3- عدم اهتمام الاجهزة الحكومية بالقطاع الخاص وبالتالي انعكس سلبا على اداء نشاطه مما ادى الى عدم مساعدته للقطاع العام كتوظيف الأيدي العاملة وتحسين الوضع الاجتماعي للمجتمع.

4- توجد عدة مراحل تمر بها حياة الوحدات الاقتصادية وصولا الى الفشل المالي وهذه المراحل تكون صعبة على تلك الوحدات كونها تؤدي بها الى الانهيار في حالة عدم القيام بالمعالجات اللازمة وعدم حصولها على الاموال لاستخدامها في سداد التزاماتها.

5- ان دور مراقب الحسابات يتحدد في القيام بتقدير تقييم الادارة لقدرة الوحدة على الاستمرار وحسب المعايير المهنية بحيث لا تتضمن تقارير مراقب الحسابات الاشارة الى احتمالات الفشل التي تواجه الوحدات الاقتصادية في المستقبل المنظور وانما تركز التقارير عن مدى صدق وعدالة البيانات المالية ونتيجة النشاط.

التوصيات

1- ينبغي على مراقب الحسابات والمحللون الماليين اتباع الاساليب الحديثة في تقويم اداء الوحدات الاقتصادية لغرض معرفة مدى مساهمة الادارة في رسم السياسات المالية.

2- لغرض القيام بعملية التحليل المالي ينبغي اجراء التحليل المالي لعدة سنوات لنفس الوحدة وكذلك المقارنة مع وحدات مماثلة في نفس النشاط .

Foreign References

First : Books

Altman Edward I . & Mc Gough Thomas , p .(1974).
Evaluation Companyas Agoing Concern , The
Journal of Accountancy , 138 No . 6 .

Dodge Eric R . (2005). 5 Steps to a 5 AP
Microeconomics , Macroeconomics , The
McGraw-Hill Companies, Inc. New York.

International Standard on Auditing No. 570, www,
theiia.org.com. 2000.

Rutherford Donald.(2007).Routledge Dictionary of
Economics , Taylor & Francis e-Library. New
York.

Svend Rasmussen .(2011). Production Economics :
The Basic Theory of Production Optimization ,
Springer , New York .

Steven T.Hackman .(2008). Production Economics:
Integrating the Microeconomic and Engineering
Perspectives, Springer , Berlin.

Second :Articles and Research

Lovell C .(1993). Production Frontiers and Productive
Efficiency , In H. Fried, , and P. Schmidt , The
Measurement of Productive Efficiency ,
Techniques and Applications, Oxford, Oxford
University Press.

Thesis and Dissertation

Salerno, Carlo S. (2002). ON The Technical And
Allocative Efficiency Of Research-Intensive
Higher Education Institutions .unpublished
PhD. thesis, The Pennsylvania State University.

الحيالي، وليد ناجي .(2004). التحليل المالي ، الاتجاه المعاصر في
التحليل المالي ، منهج علمي متكامل . عمان الاردن : مطبعة
الوراق.

رضوان ، عبد الباسط .(1997). المحاسبة المالية قياس ، تقويم ،
تحليل . الكويت : مؤسسة دار الكتب .

الزعيبي ، هيثم محمد .(2000). الادارة والتحليل المالي . عمان
الاردن : دار الفكر للطباعة والنشر .

الشيخ ،محمد مصطفى .(2008). التحليل المالي .

الكرخي ، مجيد عبد .(2001). التحليل الكمي الاقتصادي، العلاقات
غير الخطية . بغداد : دار الكتب والوثائق .

مطر، محمد .(2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي
والاقتصادي . عمان ،الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

الهييتي ، احمد حسين .(2005). اقتصاديات النقود والمصارف ،
جامعة الموصل : دار الكتب للنشر .

عقل ، مفلح محمد .(2009). الادرة المالية والتحليل المالي. عمان ،
الاردن : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

والرسائل والاطاريح

مهدي ، محمود كمال .(2001). اجراءات التحليلية في التدقيق .
بحث تطبيقي للحصول على شهادة المحاسب القانوني ،مقدم الى
المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،بغداد ، العراق.

الدوريات

الحيبيطي ،قاسم محمد .(2001). استخدام نماذج التحليل المالي في
اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من
المصارف . مجلة تنمية الرافيدين ، المجلد (23)، العدد (64).

الحمداني ،رافعة ابراهيم والاعرجي ، ميادة سالم .(2008). الانحدار
المالي واستراتيجيات التغيير لشركات الاعمال ، الاردن.